

قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢

يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتطوير المحالج عن الفترة
المالية يناير / يونيو سنة ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامى كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية للهيئة العامة لتطوير
المحالج عن الفترة المالية يناير / يونيو سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٦,٥٩٠,٠٠٧ جنيهاً (ستة
ملايين وخمسمائة وتسعون ألفاً وسبعة جنيهاً) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الجارية عن الفترة المالية يناير / يونيو سنة ١٩٨٠
بمبلغ ٢,٠٩٠,٥٣٨ جنيهاً (مليونان وتسعون ألفاً وخمسمائة وثمانية وثلاثون جنيهاً) موزعة
على الأبواب التالية :

(أ) الباب الأول - أجور بمبلغ ٩٩٨١٧ جنيهاً .

(ب) الباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٩٩٠٧٢١ جنيهاً ،
وهذه الاستخدامات الجارية وقدرها ٢٠٩٠٥٣٨ جنيهاً تستبعد بالتحصيل
من الباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية .

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الرأسمالية عن الفترة المالية يناير / يونيو سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٦٥٩,٠٠٧ جنيهاً (ستة ملايين وخمسمائة وتسعون ألفاً وسبعة جنيهاً) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٤٧١٣,٠٨٣ جنيهاً .

(ب) الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ١٨٧٦٩٢٤ جنيهاً .

ثالثا : الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الرأسمالية عن الفترة المالية يناير / يونيو سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٦,٥٩٠,٠٠٧ جنيهاً (ستة ملايين وخمسمائة وتسعون ألفاً وسبعة جنيهاً) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ١٢٨٣٦ جنيهاً .

(ب) الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٦,٥٧٧,١٧١ جنيهاً ،

منه مبلغ ٦,٢٩٩,٨٨٩ جنيهاً قروض محلية ومبلغ ٢٧٧,٢٨٢ جنيهاً تسهيلات ائتمانية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذى القعدة سنة ١٤٠٢ (٤ سبتمبر سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك